

شبهة الإسرائيليات في صحيح البخاري والرد عليها

فائزة بنت أحمد سالم بافرج

تخصص الكتاب والسنة

أستاذ مشارك بكلية الدعوة وأصول الدين - جامعة أم القرى

المملكة العربية السعودية



المقدمة:

الحمد لله الذي أجزل لنا المِنَّة، وجَمَّلنا بأن جعلنا من حملة الكتاب والسنة، وأكرمنا بأن جعلنا من خير أمة، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، شهادة أعدها لهول يوم القيامة جُنَّة، وأشهد أن نبينا محمداً ﷺ عبده ورسوله، أول من يقرع باب الجَنَّة، المبعوث إلى كافة الإنس والجنَّة، بأبلغ حجة، وأوضح محجة، ﷺ وعلى آله وصحبه ما أشرق صبح ببُلْجَةٍ^١، وغَسَقَ ليلٌ بدلجة^٢.

أما بعد:

فإن الله أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله، وأنزل عليه الوحي المتلَوَّ وغير المتلَوَّ لإخراج الناس من الظلمات إلى النور، وأقام رسوله ﷺ بينه وبين عباده مقام البيان لوحيه وتنزيله قال الله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾^٣، فبيَّن النبي ﷺ ما أنزل إليه من ربه أكمل بيان بقوله، وفعله، وسيرته، هداية للخلق، وإقامة للحجة، وبياناً للمحجة، وكان كما قال الله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ﴾^٤.

وحيث إن السنة هي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي فقد قيَّض الله تعالى لها حُقَاط من جهابذة أهل العلم بالكتاب والسنة، من الصحابة والتابعين، ومن اقتفى أثرهم، فقام سلف هذه الأمة من الصحابة رضوان الله عليهم والتابعين ومن بعدهم رحمهم الله تعالى، بتبليغ سنة رسول الله ﷺ، ونقلوا عنه أقواله وأفعاله وسيرته بكل صدق وأمانة، بإسناد الآخر عن الأول تديناً بذلك لله رب العالمين، كما قال ابن المبارك-رحمه الله- (الإسناد من الدين، ولولا الإسناد، لقال من شاء ما شاء)^٥، وحفظوا سنته ﷺ واعتنوا بها أكمل عناية.

^١ - البلوغ الإشراف، تقول: بلج الصبح يبلغ بالضم، أي أضاء. انظر: الصحاح ٣٠٠/١.

^٢ - الدلجة: أول الليل، يقال: أدلج القوم إذا ساروا أول الليل. انظر: الصحاح ٣١٥/١.

^٣ - سورة النحل آية (٤٤).

^٤ - سورة النجم آية (٣، ٤).

^٥ - مقدمة صحيح مسلم ١٥/١، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢٠٠/٢، للخطيب البغدادي

وبهذا سنّوا للأمة العناية والجهاد في سبيل الحفاظ على السنة النبوية، فنقل التابعون عن الصحابة هذه العناية وورثوها من بعدهم من الأجيال عبر تاريخ الأمة الإسلامية، وكان ممن عني بجمع وتدوين أحاديث رسول الله ﷺ بمنهج بالغ الدقة، الإمام شيخ الإسلام أمير المؤمنين وأستاذ الأستاذين^٦ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي البخاري في كتابه (الجامع المسند الصحيح المختصر من أفعال رسول الله ﷺ وسننه وأيامه)، فحاز قصب السبق في ذلك، إذ كان يستخير الله سبحانه وتعالى في تدوين كل حديث من أحاديث الجامع الصحيح، وقال: (ما وضعت في كتابي الصحيح حديثاً إلا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين)^٧، وانتقى أحاديثه من ستمائة ألف حديث، كما قال: (صنفت كتابي الصحيح لست عشرة سنة، خرجته من ستمائة ألف حديث)^٨، ولما حظي الجامع الصحيح بهذه العناية من مؤلفه، عني العلماء به عناية فائقة قديماً وحديثاً بالشرح والتعليق وبيان الأحكام من خلاله، قال ابن خلدون في مقدمته (صحيح البخاري دين في عنق الأمة)، قال النووي: (اتفق العلماء رحمهم الله على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخاري ومسلم، وتلقتهما الأمة بالقبول، وكتاب البخاري أصحهما وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة، وقد صح أن مسلماً كان ممن يستفيد من البخاري ويعترف بأنه ليس له نظير في علم الحديث، وهذا الذي ذكرناه من ترجيح كتاب البخاري هو المذهب المختار الذي قاله الجماهير وأهل الإتقان والحدق والغوص على أسرار الحديث)^٩، وقال الذهبي في تاريخ الإسلام: (وأما جامع البخاري الصحيح، فأجل كتب الإسلام وأفضلها بعد كتاب الله تعالى)^{١٠}.

إلا أن أعداء الإسلام لم يدخروا جهداً في محاربة الدين الإسلامي ومصادره إما جهاراً أو سراً، فكان من أساليبهم الخفية حماية الدين من الدخائل عليه، ووجهوا سهامهم للصحيحين وغيرهما، لغرض إسقاط ثقة المسلمين بمصادر التشريع مما يؤدي إلى ضعف الأمة الإسلامية، وكان من سهامهم إثارة الشبهات حول صحيح البخاري ومن هذه الشبهات، احتواؤه على إسرائيليّات، وقد انتشرت هذه الشبهات عبر المواقع على الشبكة العنكبوتية وروجوا لها بأسلوب المشفق على الدين، وغرروا بأساليبهم عامة المسلمين، ممن يرتاد مواقعهم.

وقد بات الدفاع عن صحيح البخاري ضرورة ملزمة لعلماء المسلمين، حماية لمصادر التشريع، وحماية لأبناء الأمة الإسلامية من الشك في مصادر تشريعهم وأصح الكتب بعد كتاب الله تعالى ألا وهو (صحيح البخاري).

وهذا البحث ما هو إلا إسهاماً في الذبّ عن سنة رسول الله ﷺ من خلال الذبّ عن صحيح البخاري. أضح كتب الحديث على الإطلاق.

^٦ - انظر: السراج المنير في ألقاب المحدثين (٤٤٠) تأليف سعد فهد بلال، ط: ١/١٤١٧ هـ: دار ابن حزم. الرياض.

^٧ - انظر: الجامع الصحيح للبخاري ص (٩)، طبعة ميسرة تولى تيسيرها وقدم لها إبراهيم الأبياري ط: الأولى ١٤٠٤ هـ.

^٨ - المرجع السابق.

^٩ - شرح النووي على صحيح مسلم (١/١٤).

^{١٠} - الحطة في ذكر الصحاح الستة ١/١٧٨. لأبي الطيب السيد صديق حسن القنوجي، ط: ١، دار الكتب العلمية ١٩٨٥ م.

وجعلت عنوان البحث (شبهة الإسرائيليات في صحيح البخاري والرد عليها) وتتكون خطة البحث:

- المقدمة
- التمهيد ويتضمن: ويتضمن: التعريف بالإسرائيليات وبيان المراد بها، أسباب تسرب الإسرائيليات إلى التفسير والحديث ، حكم رواية الإسرائيليات ، وأقسامها عند العلماء.
- المبحث الأول: التعريف بكتاب صحيح البخاري ، وبيان موقف علماء الأمة الإسلامية منه وأقوالهم فيه. وبيان أهميته ومكانته من مصادر التشريع .
- المبحث الثاني: الشبهات الواردة حول الإسرائيليات في صحيح البخاري. والرد عليها ، بعرض الشبهات، وبيان مواطن الروايات من صحيح البخاري، وطرق الحديث في كتابه إن كانت له طرق أخرى ، والرد على كل شبهة في موضع عرضها.
- الخاتمة وتتضمن النتائج.

التمهيد: معنى الإسرائيليات:

لفظ جمع مفردة (إسرائيلية) نسبة إلى (إسرائيل) وهو: نبي الله، يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم -أبو الأسباط الإثني عشر- وإليه ينسب اليهود، فيقال: بنو إسرائيل، وقد ورد ذكرهم في القرآن الكريم منسوبين إليه ﷺ في مواضع كثيرة منها قول الله تعالى ﴿لَعَنَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^{١١}، ولفظ (الإسرائيليات) يطلق للدلالة على القصص الذي يُروى أصلاً عن مصادر يهودية، ويستعمل عند علماء التفسير والحديث للدلالة على معنى أوسع ، فيشمل كل ما تطرق إلى التفسير والحديث من أساطير قديمة منسوبة في أصل روايتها إلى مصدر يهودي أو نصراني أو غيرهما، وتوسع بعضهم فعدّوا من الإسرائيليات، ما دسّه أعداء الإسلام من اليهود وغيرهم على التفسير والحديث، من أخبار لا أصل لها في مصدر قديم، وإنما هي أخبار من صنعهم، وضعوها بخبث نواياهم، ودسوها على المسلمين، ليفسدوا بها عقائدهم، ويضلّلونهم عن الإسلام، كقصة الغرانيق^{١٢}، وقصة أم المؤمنين (زينب بنت جحش-رضي الله عنها-) وزواج رسول الله ﷺ منها^{١٣}، وإنما أُطلق على كل ذلك بـ(الإسرائيليات) نظراً إلى الأصل، لأن أصل النصارى راجع إلى بني

^{١١} - سورة المائدة، آية (٧٨).

^{١٢} - انظر: نصب المجانيق لنسف قصة الغرانيق ، محمد ناصر الدين الألباني ، الناشر: المكتب الإسلامي ، ط: ٣، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

^{١٣} - وردت في بعض التفاسير قصة زواج رسول الله ﷺ من أم المؤمنين زينب بنت جحش روايات متعددة منها ما ذكره الألويسي في تفسيره ج: ٢٣/٢٢، ط: المينرية [أن رسول الله ﷺ أتى بيت زيد ﷺ فرأى زينب رضي الله عنها، جالسة وسط حجرتها تسحق طيباً بفهرها، فلما نظر إليها، قال: (سبحان خالق النور، تبارك الله أحسن الخالقين)، فرجع، فجاء زيد ﷺ فأخبرته الخبر، فقال لها: لعلك وقعت في قلب رسول الله ﷺ، فهل لك أن أطلقك حتى يتزوجك رسول الله ﷺ، فقالت: أخشى أن تطلقني ولا يتزوجني، فجاء إلى رسول الله ﷺ فقال له: أريد أن أطلق زينب، فأجابه بما نص الله تعالى [وقد امتنع الحافظ ابن كثير عن ذكر هذه الرواية وأمثالها وقال: [ذكر أبو حاتم وابن جرير ههنا أثراً عن بعض السلف ﷺ أحببنا أن نضرب عنها صفحاً لعدم صحتها، فلا نوردنا] تفسير ابن كثير ٤٩١/٣ ط: التجارية. وقد ذكر الشيخ محمد أبو زهرة في مقال له نشره في مجلة لواء الإسلام العدد من السنة [إن هذه القصة من وضع يوحنا الدمشقي في العهد الأموي، فقد دس ذلك النصراني أن معنى الآية: أن النبي ﷺ رأى زوج زيد في حال أثارت عشقه، فعشقها، وأراد زواجها، فراجت تلك الفرية بين تابعي

إسرائيل ،وقد يكون من باب التغليب،لأن اليهود أكثر من خالط المسلمين من أهل الكتاب،وأكثر القصص أتت من افتراءهم وبهتانهم وهم قوم بُهت وإفك مبين، وكان المسلمين يلجأون إليهم في سؤالهم عن أخبار الأمم السابقة،وما غاب عنهم معرفته من أخبار.وذلك لما عُرف عنهم من ثقافة وعلم وأنهم أهل كتاب.

أسباب تسرب الإسرائيليات إلى التفسير والحديث:

١- كان يقيم بين العرب في الجاهلية،جماعة من أهل الكتاب غالبيتهم من اليهود الذين نزحوا إلى جزيرة العرب من قديم،والذين هاجروا إليها فرارا مما لحق بهم من تعذيب وتنكيل،فكان نزوحهم جماعات سنة سبعين من ميلاد المسيح عيسى ﷺ^{١٤}،ومن الطبيعي أنهم حملوا معهم كتبهم وثقافتهم، وكانوا يتدارسونها بينهم ويتوارثونها جيلاً بعد جيل ،وكان للعرب في الجاهلية رحلات نحو المشرق والمغرب كما ذكرها القرآن الكريم،وكانوا يلتقون كثيراً من أهل الكتاب فيسمعون منهم قصصهم ويسألونهم أحياناً ليستفيدوا من ثقافتهم،حيث كان العرب أمة أمية،ولما جاء الإسلام،وجاء الكتاب الخالد بعلمه وتعاليمه،وكانت دعوة الإسلام أول ما ظهرت وانتشرت بين العرب سكان الجزيرة العربية،وكانت عاصمة الإسلام دار الهجرة(المدينة المنورة)وفي مسجد المدينة كانت تُعقد مجالس رسول الله ﷺ لتعليم الصحابة،وكان في المدينة قبائل يهودية^{١٥}، وكانت تتعايش مع المسلمين وتختلط بهم ،فكانت تنتقل بينهم العلوم والمعارف والثقافات القديمة،وكان رسول الله ﷺ يأتي اليهود في مجالسهم يعرض عليهم الإسلام،وكان بعضهم يرجعون لرسول الله ﷺ ليحكم بينهم فيما شجر بينهم،أو ليسألوه عن بعض ما يحتاجون إليه من رأي وحكمة الرسول ﷺ،وكان بعضهم يسأله تعنتاً،وتهكماً،وتحدياً،وقد حكى القرآن الكريم كثيراً من هذا،وكان المسلمين يتناقشون مع اليهود في ملتقياتهم ،وتقع بينهم محاورات ومجادلات، فتسربت ثقافات اليهود وقصصهم بين المسلمين بسبب ذلك^{١٦}.

٢- دخول عدد من أحبار اليهود وعلمائهم في الإسلام،أمثال:عبدالله بن سلام^{١٧}، وكعب الأحبار^{١٨}، وغيرهم،ممن كانت لهم ثقافات يهودية واسعة، وكانت لهم بين المسلمين مكانة مرموقة ،وكان

التابعين أنفسهم حتى جاءت على لسان قتادة منسوبة إليه،وقبلها ابن جرير ولم يردها فخر الدين الرازي،فكانت بلا شك أعظم الافتراء،وهي تتجافى عن نسق الآية،وعن خُلق النبي ﷺ، ولم يثبت في الصحاح شئ من هذا،ولم ينسب هذا التخرج لأحد من الصحابة ﷺ بطريق يقبل مثله[انظر:هامش الإسرائيليات في التفسير والحديث للذهبي،ص ١٤

^{١٤} - انظر: تاريخ العرب قبل الإسلام لجواد علي ٢٤/٦،وبنو إسرائيل في أسفارهم لمحمد عزة دروزة ص ٣١٥.

^{١٥} - ك (بني قينقاع،وبني قريظة،وبني النضير،ويهود خيبر،وتيماء،وفدك). انظر:البداية والنهاية لابن كثير،مكتبة المعارف بيروت

^{١٦} - انظر الكامل لابن الأثير ٢٦/٧،ط:الأميرية.

^{١٧} - عبدالله بن سلام بن الحارث أبو يوسف الخزرجي المدني حليف لهم وهو من بني إسرائيل من ولد يوسف بن يعقوب عليهما السلام قال المزني عن يحيى بن معين كان اسمه الحصين فسماه النبي ﷺ عبدالله ، سمع النبي ﷺ روى عن قيس بن عباد في (التعبير) توفي بالمدينة سنة ثلاث وأربعين.(رجال صحيح البخاري للكلاباذي ١ / ٣٩٠)

^{١٨} - كعب الأحبار بن مائع أبو إسحاق الحميري أسلم زمن الصديق ﷺ، وسمع عمر بن الخطاب ﷺ، سكن الشام، روى عنه أبو هريرة وابن المسيب مات أيام عثمان ، أخرج له :خ د ت س (الكاشف للذهبي ٢ / ١٤٨)

لذلك أثر في تسرب الإسرائيليات إلى المسلمين، وأدخلت في التفسير والحديث من باب توضيح المعاني، والاسترشاد بالقصص.

حكم رواية الإسرائيليات:

أخذ المسلمون عن أهل الكتاب ونقلوا أخبارهم للعبارة والاتعاظ انطلاقاً من قول النبي ﷺ (وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج) رواه البخاري^{١٩} عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، هذا فيما لم نعلم كذبه أو مخالفته لما أخبر به الكتاب والسنة، وإلا فلا تجوز روايته والاعتبار به. قال صاحب عون المعبود: قال مالك: المراد جواز التحديث عنهم بما كان من أمر حسن، أما ما علم كذبه فلا.^{٢٠}

وقد ورد في حكم رواية الإسرائيليات أدلة من النصوص الشرعية، ومن آثار الصحابة رضي الله عنهم، وكان من الأدلة ما يُستدل بها على الإباحة، ومنها ما يُستدل بها على المنع، وبكل أخذ فريق من العلماء من المفسرين والمحدثين:

أولاً: أدلة الجواز:

ورد في القرآن الكريم آيات كريمة تدل على جواز الرجوع إلى أهل الكتاب، وسؤالهم عما يعلمونه من كتبهم فيما يحتاجون إلى معرفته، من ذلك:

١- في مقام الخطاب لرسول الله ﷺ قال الله تعالى ﴿فَإِنْ كُنْتَ فِي شكٍ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَاسْأَلِ الَّذِينَ يَاقِرُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ^{٢١}﴾، الخطاب للنبي ﷺ والمراد أمته، وكل من شك، لأن رسول الله ﷺ لم يشك، فالإباحة بسؤال علماء وأهل الكتاب، من كان منهم على علم بالكتاب، والسؤال لتأكيد خبر رسول الله ﷺ أنه خاتم الرسل فصفته قد ذكرت في كتبهم، والأمر هنا للإباحة^{٢٢}.

٢- أخرج البخاري بسنده عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ قال: «(بلغوا عني ولو آية، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار)»^{٢٣}.

٣- أخرج الإمام أحمد في مسنده بسنده إلى عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: (إن الله ﷻ ابتعث نبيه لإدخال رجل الجنة، فدخل الكنيسة، فإذا يهودي يقرأ عليهم التوراة، فلما أتوا على صفة النبي ﷺ، أمسكوا - وفي ناحيتها رجل مريض - فقال النبي ﷺ ((مالكم أمسكتكم؟)) فقال المريض: إنهم أتوا على صفة نبي فأمسكوا، ثم جاء المريض يحبو حتى أخذ التوراة، فقرأ حتى أتى على صفة النبي ﷺ وأمته، فقال: هذه

^{١٩} - صحيح البخاري ٣ / ١٢٧٥، ك: الأنبياء، باب: ما ذكر عن بني إسرائيل.

^{٢٠} - عون المعبود ١٠ / ٦٩.

^{٢١} - سورة يونس، آية (٩٤)

^{٢٢} - قال القرطبي: (الخطاب للنبي ﷺ، والمراد غيره، أي لست في شك ولكن غيرك شك. قال أبو عمر محمد بن عبد الواحد الزاهد: سمعت الإمامين ثعلباً والمبرد يقولان: معنى (فإن كنت في شك) أي: قل يا محمد للكافر فإن كنت في شك مما أنزلنا إليك. فاسأل الذين يقرؤون الكتاب من قبلك، أي: يا عابد الوثن إن كنت في شك من القرآن فاسأل من أسلم من اليهود، يعني عبد الله بن سلام وأمثاله، لأن عبدة الأوثان كانوا يُقِرُّون لليهود أنهم أعلم منهم من أجل أنهم أصحاب كتاب، فدعاهم الرسول ﷺ إلى أن يسألوا من يقرون بأنهم أعلم منهم، هل يبعث الله برسول من بعد موسى)، انظر: تفسير القرطبي ٨ / ٣٨٢، فتح القدير ٢ / ٤٧٣.

^{٢٣} - سبق تخريجه ص (٦)، حاشية (١).

صفتك وصفة أُمَّتِكَ ، أشهد أن لا إله إلا الله، وأنتك رسول الله))^{٢٤} ، فقول رسول الله ﷺ لهم ((ما لكم أمسكتم؟)) ، ومن ثم استماعه ﷺ للرجل المريض وهو يقرأ التوراة ، ولم ينكر عليه، دليل على إباحة الأخذ عن كتب أهل الكتاب.

٤- ما ثبت عن بعض الصحابة ﷺ من الأخذ عن بعض من أسلم من أهل الكتاب، والرجوع إليهم وسؤالهم عما في كتبهم، كأبي هريرة ﷺ، وابن عباس ﷺ، وغيرهم، وما ثبت من أن عبد الله بن عمرو ﷺ أصاب يوم اليرموك ، زاملتين من كتب أهل الكتاب، فكان يحدث منها^{٢٥}.

ثانياً: أدلة المنع :

١- ما ورد في القرآن الكريم من آيات دلت على أن اليهود والنصارى قد بدّلوا كتبهم وحرفوها وأخفوا الكثير منها، مما يُفقد الثقة فيما بين أيديهم من كتبهم، وما يروون منها، وما لا يوثق به، لا تجوز روايته أو الأخذ به، من ذلك: قول الله تعالى ﴿من الذين هادوا يحرفون الكلم عن مواضعه﴾^{٢٦}.

٢- أخرج البخاري بسنده عن أبي هريرة ﷺ قال: كان أهل الكتاب يقرأون التوراة بالعبرانية، ويفسرونها بالعربية لأهل الإسلام ، فقال رسول الله ﷺ : ((لا تُصَدِّقُوا أهل الكتاب، ولا تُكذِّبُوهم ، وقولوا: ﴿قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط وما أوتي موسى وعيسى وما أوتي النبيون من ربهم﴾^{٢٧}))^{٢٨}. معنى ذلك: عدم الثقة بما يحدثون به أهل الكتاب، وما لا يوثق به لا تجوز روايته أو الأخذ به.

٣- أخرج البخاري بسنده عن ابن عباس ﷺ قال: ((يامعشر المسلمين، كيف تسألون أهل الكتاب وكتابتكم الذي أنزل الله على نبيه ﷺ أحدث الأخبار بالله، تقرأونه لم يشب، وقد حدّثكم الله أن أهل الكتاب بدّلوا ما كتب الله ، وغيروا بأيديهم الكتاب، فقالوا: هذا من عند الله ليشتروا به ثمناً قليلاً ، أفلا ينهاكم ما جاءكم من العلم عن مساءلتهم؟ ولا والله ما رأينا رجلاً منهم قط ، يسألكم عن الذي أنزل عليكم))^{٢٩}.

٤- ما جاء من حديث جابر بن عبد الله ﷺ، أن عمر بن الخطاب ﷺ أتى النبي ﷺ بكتاب أصابه من بعض أهل الكتاب، فقرأه عليه ، فغضب ، فقال: ((أُمَّتُكُمْ فِيهَا يابن الخطاب ؟ والذي نفسي بيده ، لقد جئتكم بها بيضاء نقية ، لا تسألوهم عن شيء، فيخبروكم بحق فتكذبوا به، أو بباطل فتصديقوا به ، والذي نفسي بيده ، لو أن موسى ﷺ كان حياً ، ما وسعته إلا أن يتبعني))^{٣٠}.

^{٢٤} - مسند أحمد ٤١٦/١ ، أخرجه الشوكاني في نيل الأوطار ٨/٨، وقال: له أحاديث تشهد، وأخرجه الألباني من طريق آخر في السلسلة الصحيحة ٧٧٩/٧، وقال إسناده صحيح. وأخرجه ابن تيمية من طريق أنس ، في الجواب الصحيح ١٧٣/٥ وقال إسناده صحيح.

^{٢٥} - مقدمة ابن تيمية في أصول التفسير ٢٦، ط: الترقى، دمشق.

^{٢٦} - سورة النساء آية (٤٦).

^{٢٧} - سورة البقرة آية (١٣٦).

^{٢٨} - صحيح البخاري ٦ / ٢٦٧٩ ، ك: الاعتصام بالكتاب والسنة ، باب: قول الرسول ﷺ لا تسألوا أهل الكتاب شيء.

^{٢٩} - صحيح البخاري ٩٥٣/٢ ، ك: الشهادات ، باب: لا يُسئل أهل الشرك عن الشهادة وغيرها.

^{٣٠} - مسند أحمد ٣٨٧/٣ ، مصنف ابن أبي شيبة ٣١٢/٥ ، مجمع الزوائد ١٧٤/١.

٤- أخرج عبدالرزاق في مصنفه من طريق حُرَيْث بن ظهير، قال: قال عبدالله-يعني: ابن مسعودؓ- (لا تسألوا أهل الكتاب، فإنهم لن يهدوكم وقد أضلّوا أنفسهم ، فتكذبوا بحقّ، أو تُصدّقوا بباطل)، وأخرجه سفيان الثوري من هذا الوجه بلفظ قريب من لفظ عبد الرزاق، قال ابن حجر: وسنده حسن ٣١ .

للجمع بين أدلة الجواز وأدلة المنع:

أولاً: أن الأدلة الواردة في القرآن الكريم والتي تبيح سؤال أهل الكتاب، باختلاف مقامها ومساقها تدل على أن الدين الإسلامي ، دين علم ومعرفة وثقافة وسعة إطلاع ، لذلك لم يمنع من سؤال أهل الكتاب ، ومن هذه الآيات:

١- قول الله تعالى : ﴿ فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَاسْأَلِ الَّذِينَ يَقْرَأُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ ﴾^{٣٢}

٢- قول الله تعالى ﴿ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾^{٣٣}

٣- قول الله تعالى ﴿ وَاسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا ﴾^{٣٤}

٤- قول الله تعالى ﴿ وَاسْأَلْهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةً ﴾^{٣٥} ، والمعنى: أسأل اليهود الذين بحضرتك عن قصة أصحابهم الذين خالفوا أمر الله، ففاجأتهم نقمته على صنيعهم واعتدائهم واحتيالهم بالمخالفة، وحذّرهم من كتمان صفتك التي يجدونها في كتبهم ، لئلا يحل بهم ما حلّ بإخوانهم وسلفهم.^{٣٦}

٥- قول الله تعالى ﴿ سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾^{٣٧} ، والمراد من سؤالهم ، تبكيتهم وتقريعهم لإثبات الحجة عليهم، قال الخازن في التفسير الكبير (المراد بهذا السؤال التقريع والتوبيخ والمبالغة في الزجر عن الإعراض عن دلائل الله وترك الشكر)^{٣٨} ، وغيرها من النصوص التي تجري مجراها .

ثانياً: ورد في القرآن الكريم كثيراً من قصص بني إسرائيل وغيرهم من الأمم السابقة^{٣٩} ، كما ورد من حديث رسول الله ﷺ كثير من القصص في أخبار بني إسرائيل ، كقصة الأبرص والأعشى والأقرع^{٤٠} ، وقصة الغار^{٤١} ، وجريج العابد^{٤٢} وغيرها.

والحديث جاء من طرق متعددة في إسناده بعضها - عند عبدالرزاق - (جابر الجعفي) وهو ضعيف. وفي إسناده عند أحمد (مجالد ابن سعيد) وهو لين، وفي إسناده عند الطبراني مجهول، وإسناده آخر عنده أيضاً فيه (عبدالرحمن ابن اسحاق الواسطي) وهو ضعيف، وقال ابن حجر بعد ما ساق طرق الحديث: (وهذه جميع طرق الحديث ، وهي وإن لم يكن فيها ما يُحتج به، لكن مجموعها يقتضي أن لها أصلاً) انظر: فتح الباري ١٣ / ٣٣٤.

^{٣١} - انظر: فتح الباري ١٣ / ٢٥٩.

^{٣٢} - سورة يونس آية (٩٤).

^{٣٣} - سورة الأنبياء آية (٧).

^{٣٤} - سورة الزخرف آية (٤٥).

^{٣٥} - سورة الأعراف آية (١٦٣).

^{٣٦} - انظر: تفسير ابن كثير ٢ / ٢٥٧.

^{٣٧} - سورة البقرة آية (٢١١).

^{٣٨} - انظر: تفسير الخازن ١ / ١٩٩.

كل ذلك يدل على جواز الرجوع إليهم ومعرفة ما عندهم، ولكن الرجوع إليهم يكون فيما لم تصل إليه أيدي التحريف والتبديل مما يُصدّق ما جاء في القرآن الكريم، ويقيم عليهم الحجة، فإن هم أخرجوا ما عندهم موافقاً لما جاء في القرآن الكريم، أو أخبر به الرسول ﷺ، قامت الحجة عليهم، ويصح رواية ذلك عنهم، أما إن حاولوا إخفاء الحق وكتمانه كما فعلوا في إخفاء ما في التوراة من حكم رجم الزاني المحصن، لولا أن نبّه الله تعالى رسوله ﷺ إلى صنيعهم فحال بينهم وبين ما يقصدون. فلا يصح الأخذ عنهم على الإطلاق، إنما على وجه ما نأخذ منه العبرة والعظة، أو يقيم الحجة والبرهان.

ثالثاً: إن ما جاء في كتبهم بعد التحريف والتبديل، وما يُحدّث به علماءهم مما لا يظهر صوابه وموافقته لما جاء في شرعنا فلا يصح روايته لأنهم قوم بُهت، قد يصدقون ويكذبون، ويخطئون ويصيبون، فلا يمكن أن يُخدع منهم رسول الله ﷺ، ولكن المسلمين فقد يُخدعون ولا يعرفون صدقهم وكذبهم، فلهذا لا يجوز لمسلم أن يقبل ما يحدثون به على إطلاقه، ولا أن يرده على إطلاقه، بل يقبل منه ما جاء موافقاً لشريعتنا، وجاء عليه دليل من القرآن أو السنة الصحيحة، لأنه حين ذاك يقوم الدليل على أنه مُسلّم من التحريف والتبديل، وما جاء مخالفاً لما في شريعتنا، أو لنصوص القرآن والسنة، فذلك دليل على أنه مما طالته أيدي التحريف والتبديل فلا تجوز روايته. لأن إباحة القرآن لنا بسؤالهم، وإذن الرسول ﷺ للحديث عنهم لا يدل على ما كان كذباً منهم وافتراء، بل على ما كان صدقاً وحقاً.

قال الإمام مالك - رحمه الله تعالى -: (المراد جواز التحديث عنهم بما كان من أمر حسن، أما ما عُلم كذبه فلا) ^{٤٣}. **رابعاً:** أما ما سكت شرعنا عنه، ولم يكن فيه ما يشهد لصدقه ولا لكذبه، وكان محتملاً، فحكمه التوقف في قبوله، فلا نصدقه ولا نكذبه، وعليه يُحمل قول الرسول ﷺ ((لا تُصدّقوا أهل الكتاب ولا تُكذّبوهم)) ^{٤٤}، أما روايته فجائزة على أنها حكاية عنهم لما عندهم، لأنها تدخل في عموم الإباحة في قول رسول الله ﷺ ((حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج)) ^{٤٥}.

خامساً: إذا جاء شئ مما سكت عنه شرعنا - ولم يكن فيه ما يؤيده، أو يوضحه - عن أحد الصحابة، غير من أسلم من أهل الكتاب، ولا ممن اشتهر عنهم الأخذ عن أهل الكتاب، وكان ذلك بطريق صحيح، فإن كان قد جزم به، فهو كالقسم الأول: يقبل ولا يُرد، وإن كان لم يجزم به فقبوله أولى من رده، لاحتمال أن يكون الصحابي قد سمعه من النبي ﷺ، ويضعف احتمال سماعه من أهل الكتاب، خاصة وأنه لم يُشتهر عنه أنه أخذ عنهم.

^{٣٩} - كقصّة أصحاب الكهف، وأصحاب الأخدود، وغيرها من قصص القرآن الكريم.

^{٤٠} - صحيح البخاري ١٢٧٦/٣، ك: الأنبياء، باب حديث أبرص وأعشى وأقرع.

^{٤١} - صحيح البخاري ١٢٧٨/٣، ك: الأنبياء، باب حديث الغار.

^{٤٢} - صحيح مسلم ٤ / ١٣٧٩، ك: البر والصلة، باب: بر الوالدين.

^{٤٣} - فتح الباري شرح صحيح البخاري (٥٧٥/٦).

^{٤٤} - سبق تخريجه ص (٧) حاشية (٥).

^{٤٥} - سبق تخريجه ص (٦) حاشية (١).

أما إن جاء عن أحد التابعين وكان مما يحتمل الصدق والكذب، فحكمه أن يتوقف فيه ، فلا يُحكم عليه لا بصدق ولا بكذب. وذلك لما اشتهر أن التابعين أكثروا في الأخذ عن أهل الكتاب، والصحابة لم يكثروا من الأخذ عنهم، فاحتمال ما ذكره التابعي مأخوذ عن أهل الكتاب أرجح ، فلذا التوقف أولى. قياساً على موقف علماء التفسير منه.^{٤٦}

سادساً: إن ما ثبت من أن بعض الصحابة، اشتهر عنهم الأخذ عن مَنْ أسلم من أهل الكتاب ، كأبي هريرة رضي الله عنه، وابن عباس رضي الله عنه ، وأنهم كانوا يرجعون إليهم ويسألونهم، وما روي من أن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه أصاب يوم اليرموك زاملتين من كتب أهل الكتاب فكان يُحدِّث منها، لا يعارض ما أخرجه البخاري بسنده عن ابن عباس رضي الله عنه من إنكاره على من يسألون أهل الكتاب، بقوله (كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء وكتابكم الذي أنزل الله على نبيه أحدث الأخبار....)^{٤٧} ، ولا ما جاء عند عبد الرزاق في مصنفه عن ابن مسعود رضي الله عنه من نهيه عن سؤال أهل الكتاب بقوله (لا تسألوا أهل الكتاب ، فإنهم لن يهدوكم وقد أضلوا أنفسهم)^{٤٨} ، ولا ما أخرجه أحمد في مسنده من إنكار النبي صلى الله عليه وسلم على عمر ابن الخطاب رضي الله عنه بقوله (أمتهم يهدوكم...)،^{٤٩} لأن صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا أعرف الناس بأمور دينهم، وما كانوا يسألون من أسلم من أهل الكتاب ويرجعون إليهم في كل شيء، بل كان لهم منهجاً سديداً، فهم في التحري والدقة والحذر الشديد أكثر من غيرهم ، كما أنهم اشتهروا بعلمهم وفقهم في الدين ، وما كانوا يرجعون لهم في أمور العقيدة والأحكام، وإنما لمعرفة شيء من القصص وحوادث الزمان ، وما ثبت من أنهم رجعوا إليهم يسألونهم في أمور العقائد والأحكام، فلا إقامة الحجة، وإقناعهم بصدق ما عندنا، بتصديق ما عندهم له، وما كان يُخشى على عقائد الصحابة لأنهم ما سألوهم إلا بعد أن استقرت أصول الشريعة ورست قواعدها.

وإنكار الرسول صلى الله عليه وسلم، وإنكار الصحابة على من يرجعون إلى أهل الكتاب ، فقد كان في بدء الإسلام وقبل استقرار الأحكام، مخافة التشويش على عقائدهم، قال الحافظ ابن حجر: (وكأن النهي وقع قبل استقرار الأحكام الإسلامية، والقواعد الدينية، خشية الفتنة، ثم لما زال المحذور وقع إذن في ذلك ، لما في سماع الأخبار التي كانت في زمانهم من الاعتبار).^{٥٠}

حكم رواية الإسرائيليات :

قسم العلماء حكم رواية الإسرائيليات إلى ثلاثة أقسام^{٥١}:

الأول: مقبول: وهو ما عُلم صحته بالنقل الصحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وذلك كتعيين اسم الخضر عليه السلام، إذ ورد فيه حديث صحيح عند البخاري ومسلم^{٥٢} ، أو ما كان له شاهد من الشرع يؤيده ، وله

^{٤٦} - انظر: مقدمة ابن تيمية في أصول التفسير ص ١٣-٢٧، وانظر التفسير والمفسرون ١/ ١٧٩.

^{٤٧} - سبق تخريجه ص (٧) حاشية (٥).

^{٤٨} - سبق تخريجه ص (٨) حاشية (٢).

^{٤٩} - سبق تخريجه ص (٨) حاشية (١).

^{٥٠} - فتح البارئ ٦ / ٣٢ .

^{٥١} - الإسرائيليات والموضوعات لمحمد أبو شعبة. ص (١٠٦).

أمثلة كثيرة في القصص النبوي كقصة الكفل وغيرها، عَنْ سَعْدٍ مَوْلَى طَلْحَةَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُحَدِّثُ حَدِيثًا لَوْ لَمْ أَسْمَعْهُ إِلَّا مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ حَتَّى عَدَّ سَبْعَ مَرَّاتٍ وَلَكِنِّي سَمِعْتُهُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: كَانَ الْكُفْلُ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا يَتَوَرَّعُ مِنْ ذَنْبٍ عَمِلَهُ فَأَتَتْهُ امْرَأَةٌ فَأَعْطَاهَا سِتْرَيْنِ دِينَارًا عَلَى أَنْ يَطَّأَهَا فَلَمَّا قَعَدَ مِنْهَا مَقْعَدَ الرَّجُلِ مِنْ امْرَأَتِهِ أُرْعِدَتْ وَبَكَتْ فَقَالَ: مَا يُبْكِيكَ أَأَكْرَهْتُكَ قَالَتْ: لَا وَلَكِنَّهُ عَمِلُ مَا عَمِلْتُهُ قَطُّ وَمَا حَمَلَنِي عَلَيْهِ إِلَّا الْحَاجَةُ فَقَالَ: تَفْعَلِينَ أَنْتِ هَذَا وَمَا فَعَلْتِهِ اذْهَبِي فِيهِ لَكَ. وَقَالَ: لَا وَاللَّهِ لَا أَعْصِي اللَّهَ بَعْدَهَا أَبَدًا. فَمَاتَ مِنْ لَيْلَتِهِ فَأَصْبَحَ مَكْتُوبًا عَلَى بَابِهِ: إِنَّ اللَّهَ قَدْ غَفَرَ لِلْكَفْلِ^{٥٣}. وقصة بغي بني إسرائيل التي سقت كلباً فغفر الله لها وأدخلها الجنة، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: ((أَنَّ امْرَأَةً بَغِيًّا رَأَتْ كَلْبًا فِي يَوْمٍ حَارٍّ يُطِيفُ بِبَيْتٍ، قَدْ أَذْلَعَ لِسَانَهُ مِنْ الْعَطَشِ، فَتَزَعَّتْ مُوقَهَا، فَغَفِرَ لَهَا))^{٥٤}.

والثاني: مسكوت عنه: وهو ما لم يُعلم صحته ولا كذبه، وهذا القسم تجوز حكايته للعلظة والعبرة، ولا نؤمن بصدقه ولا كذبه امتثالاً لأمر رسول الله ﷺ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: كَانَ أَهْلُ الْكِتَابِ يَقْرَأُونَ التَّوْرَةَ بِالْعِبْرَانِيَّةِ، وَيُفَسِّرُونَهَا بِالْعَرَبِيَّةِ لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ، فَقَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ((لَا تُصَدِّقُوا أَهْلَ الْكِتَابِ وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ، وَقُولُوا: ﴿أَمَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ﴾^{٥٥})). وعن أبي سعيد رضي الله عنه عن النبي ﷺ قَالَ: ((لَا تَكْتُبُوا عَنِّي شَيْئًا غَيْرَ الْقُرْآنِ، فَمَنْ كَتَبَ عَنِّي شَيْئًا غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُهِ))، وَقَالَ: حَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ، حَدِّثُوا عَنِّي وَلَا تَكْذِبُوا عَلَيَّ، قَالَ: وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ - قَالَ هَمَّامٌ: أَحْسَبُهُ قَالَ (مُتَعَمِّدًا) فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ))^{٥٦}.

قال الإمام مالك - رحمه الله تعالى -: (المراد جواز التحديث عنهم بما كان من أمر حسن، أما ما علم كذبه فلا)^{٥٧}. والثالث: مرفوض، وهو ما علم كذبه لتناقضه مع شريعتنا أو مخالفته للعقل، ولا يصح تصديقه ولا قبوله ولا روايته، وإذا رواه المفسر في تفسيره وجب عليه بيانه. قال ابن كثير في مقدمة تفسيره - بعد أن ذكر حديث ((بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً، وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ))-. ((ولكن هذه الأحاديث الإسرائيلية تُذكر للاستشهاد، لا للاعتضاد. فإنها على ثلاثة أقسام:-

أحدها: ما علمنا صحته مما بأيدينا مما نشهد له بالصدق، فذاك صحيح.

الثاني: ما علمنا كذبه بما عندنا مما يخالفه.

^{٥٢} - صحيح البخاري ١/٤١٠ك: العلم، باب الخروج في طلب العلم. صحيح مسلم ١٨٤٧/٤، ك: الفضائل، باب: فضائل الخضر عليه السلام.

^{٥٣} - مسند أحمد ٢/٢٣. سنن الترمذي ٤/٦٥٧ وقال أبو عيسى: حديث حسن.

^{٥٤} - صحيح البخاري ٣/١٢٧٩، ك: الأنبياء، باب: حديث الغار.

^{٥٥} - سبق تخريجه ص (٧)، حاشية (٥).

^{٥٦} - سبق تخريجه ص (٦)، حاشية (١).

^{٥٧} - فتح الباري ٦/ ٥٧٥.

الثالث: ما هو مسكوت عنه، لا من هذا القبيل ولا من هذا القبيل، فلا نؤمن به ولا نكذبه، وتجوز حكايته لما تقدم. وغالب ذلك مما لا فائدة فيه تعود إلى أمر ديني. ولهذا يختلف علماء أهل الكتاب في مثل هذا كثيراً، ويأتي عن المفسرين خلاف بسبب ذلك. كما يذكرون في مثل أسماء أصحاب الكهف ولون كلهم وعدتهم، وعصا موسى من أي شجر كانت؟ وأسماء الطيور التي أحيها الله لإبراهيم، وتعيين بعضهم الذي ضرب به القتل من البقرة، ونوع الشجرة التي كلم الله منها موسى إلى غير ذلك مما أبهمه الله تعالى في القرآن، مما لا فائدة في تعيينه تعود على المكلفين في دنياهم ولا دينهم. ولكن نقل الخلاف عنهم في ذلك جائز. كما قال تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ قُل رَّبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِمْ مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ﴾^{٥٨} إلى آخر الآية^{٥٩}.

فلا بد من أن نستوعب الأقوال في ذلك المقام ، وأن ينبه على الصحيح منها ويبطل الباطل، وفي الصحيح مندوحة عن الضعيف والموضوع.

المبحث الأول

التعريف بالإمام البخاري وبكتابه صحيح البخاري، وبيان موقف علماء الأمة الإسلامية منه وأقوالهم فيه. وبيان أهميته ومكانته من مصادر التشريع

التعريف بالإمام البخاري وبكتابه صحيح البخاري:

السنة النبوية هي المصدر الثاني من مصادر الشريعة الإسلامية، وقد حفظها الله تعالى على أيدي مجموعة من علماء المسلمين، الذين تصدوا لحفظ الحديث وتدوينه والعناية بدراسته وتصنيفه وتنقيته من الشوائب التي قد تقدح في صحته ، ووضعوا معايير لجودة الأحاديث المقبولة، وعَنُوا ببيان الصحيح والضعيف، ونشأ علم الحديث رواية ودراية ، وكان علماً فريداً ما عرفه العالم قبلهم، وقد نهض بالحديث النبوي دراية ورواية رجال رفعهم الله بالإسلام ، وأعلى بالعلم ذكرهم، وبوأهم ما يستحقون من منزلة وتقدير؛ فهم شيوخ الحديث وأئمة الهدى، ومراجع الناس فيما يستفتون.

وكان الإمام البخاري -رحمه الله- أحد العلماء الأجلاء الذين عنوا بحديث رسول الله ﷺ ، وانتهت إليه رئاسة الحديث في عصره، وبلغ تصنيف الحديث القمة على يديه، ورُزق كتابه (الجامع الصحيح) إجماع الأمة الإسلامية على قبوله وأجمعوا بأنه أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى، واحتل مكانته في القلوب؛ فكان العلماء يقرءونه في المساجد كما تُتلى المصاحف، وأوتي مؤلفه من نباهة الصيت مثلما أوتي أصحاب المذاهب الأربعة، وكبار القادة والفتاحين.

^{٥٨} - سورة الكهف آية (٢٢).

^{٥٩} - تفسير ابن كثير: ٣١/١.

اسمه ونسبه ومولده ونشأته:

أبو عبدالله بن أبي الحسن، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدَزَنَة الجعفي مولاهم، البخاري. فأما الجعفي: فنسبة إلى يمان الجعفي الذي أسلم على يديه المغيرة جد البخاري، وكان قبل مجوسياً، فنُسب إليه نسبة ولاء إسلام، وأما البخاري: فنسبة إلى مدينة (بُخارى) الواقعة في بلاد ما وراء النهر، وهي الآن تقع في الجزء الغربي من جمهورية (أوزبكستان).

وُلد (محمد بن إسماعيل البخاري) في مدينة (بُخارى) بعد صلاة الجمعة في (١٣) من شوال (١٩٤هـ)، وكانت بخارى آنذاك مركزاً من مراكز العلم تمتلئ بحلقات المحدثين والفقهاء، واستقبل حياته في وسط أسرة كريمة ذات دين ومال؛ فكان أبوه عالماً محدثاً، عُرف بين الناس بحسن الخلق وسعة العلم، وكانت أمه امرأة صالحة، لا تقل ورعاً وصلاحاً عن أبيه، والبخاري ليس من أرومة عربية، بل كان فارسي الأصل، وأول من أسلم من أجداده هو "المغيرة بن بردزبة"، وكان إسلامه على يد "اليمان الجعفي" والي بخارى؛ فنُسب إلى قبيلته، وانتهى إليها بالولاء، وأصبح "الجعفي" نسباً له ولأسرته من بعده. وقد نشأ البخاري يتيماً، فقد تُوِّفَّ أبوه مبكراً، وتعهدت أمه بالرعاية والتعليم، وأخذت تدفع به إلى العلم وتحببه فيه، وتزين له الطاعات؛ فشب مستقيماً النفس، عفاً اللسان، كريم الخلق، مقبلاً على الطاعة، وما كاد يتم حفظ القرآن حتى بدأ يتردد على حلقات المحدثين، فأقبل على الحديث محباً شغوفاً، حتى إنه ليقول عن هذه الفترة: (أُلْهِمْتُ حفظ الحديث وأنا في المكتب (الكُتَّاب)، ولي عشر سنوات أو أقل). وكانت حافظته قوية، وذاكرته لاقطة لا تُضَيِّع شيئاً مما يُسمع أو يُقرأ، وما كاد يبلغ السادسة عشرة من عمره حتى حفظ كتب ابن المبارك، ووكيع، وغيرها من كتب الأئمة المحدثين.

الرحلة في طلب الحديث:

اشتهر بالرحلة في طلب العلم؛ فشَدَّ الرحال إلى طلب العلم مبكراً وهو في السادسة عشرة من عمره، وخرج إلى الحج وفي صحبته أمه وأخوه حتى إذا أدوا مناسك الحج؛ بقي في مكة المكرمة لطلب الحديث والأخذ عن الشيوخ فيها، ورجعت أمه وأخوه إلى بخارى، وأثر البخاري أن يجعل من الحرمين الشريفين طليعة لرحلاته؛ فظل بهما ستة أعوام ينهل من شيوخهما، ثم انطلق بعدها ينتقل بين أقطار العالم الإسلامي، يجالس العلماء ويحاور المحدثين، ويجمع الحديث، ويعقد مجالس للتحديث، ويتكبد مشاق السفر والانتقال، ولم يترك حاضرة من حواضر العلم إلا نزل بها وروى عن شيوخها، وربما حل بها مرات عديدة، يغادرها ثم يعود إليها مرة أخرى^{٦٠}، ويقول البخاري عن ترحاله: (دخلت إلى الشام ومصر والجزيرة مرتين، وإلى البصرة أربع مرات، وأقيمت بالحجاز ستة أعوام، ولا أحصي كم دخلت إلى الكوفة وبغداد).

^{٦٠} - نزل في مكة والمدينة وبغداد وواسط والبصرة والكوفة، ودمشق وقيسارية وعسقلان، وخراسان ونيسابور ومرو، وهراة ومصر وغيرها.

شيوخه:

ولذلك لم يكن غريبًا أن يزيد عدد شيوخه عن ألف شيخ من الثقات الأعلام، ويعبر البخاري عن ذلك بقوله (كتبت عن ألف ثقة من العلماء وزيادة، وليس عندي حديث لا أذكر إسناده) ويحدد عدد شيوخه فيقول: (كتبت عن ألف وثمانين نفسًا ليس فيهم إلا صاحب حديث).

ولم يكن البخاري يروي كل ما يأخذه أو يسمعه من الشيوخ، بل كان يتحرى ويدقق فيما يأخذ، ومن شيوخه المعروفين الذين روى عنهم: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وإسحاق بن راهويه، وعلي بن المديني، وقتيبة بن سعيد، وأبو بكر بن أبي شيبة، وأبو حاتم الرازي.

مؤلفاته:

صنّف البخاري ما يزيد عن عشرين مصنفًا، منها:

- الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وسننه وأيامه، المعروف بـ الجامع الصحيح.
- الأدب المفرد: وطُبع في الهند والأستانة والقاهرة طبعات متعددة.
- التاريخ الكبير: وهو كتاب كبير في التراجم، رتب فيه أسماء رواة الحديث على حروف المعجم، وقد طبع في الهند سنة (١٣٦٢هـ = ١٩٤٣م).
- التاريخ الصغير: وهو تاريخ مختصر للنبي (صلى الله عليه وسلم) وأصحابه ومن جاء بعدهم من الرواة إلى سنة (٢٥٦هـ = ٨٧٠م)، وطبع الكتاب لأول مرة بالهند سنة (١٣٢٥هـ = ١٩٠٧م).
- خلق أفعال العباد: وطبع بالهند سنة (١٣٠٦هـ = ١٨٨٨م).
- رفع اليدين في الصلاة: وطبع في الهند لأول مرة سنة (١٢٥٦هـ = ١٨٤٠م) مع ترجمة له بالأوردية.
- الكُنَى: وطبع بالهند سنة (١٣٦٠هـ = ١٩٤١م).
- وله كتب مخطوطة لم تُطبع بعد، مثل: التاريخ الأوسط، والتفسير الكبير.

أقوال العلماء في الإمام البخاري:

شهد العلماء والمعاصرون للبخاري بالسبق في الحديث، ولقبوه بأمير المؤمنين في الحديث، وهي أعظم درجة ينالها عالم في الحديث النبوي، وأثنوا عليه ثناءً عاطفًا.

قال عمرو بن عليّ الفلاس: (حديثٌ لا يعرفه محمد بن إسماعيل ليس بحديث)، وقال عنه ابن خزيمة: (ما تحت أديم السماء أعلم بالحديث من محمد بن إسماعيل البخاري). وقال قتيبة بن سعيد: (جالست الفقهاء والعباد والزهاد؛ فما رأيت -منذ عقلت- مثل محمد بن إسماعيل، وهو في زمانه كعمر في الصحابة)، قال إسحاق بن راهويه: "اكتبوا عن هذا الشاب - يعني البخاري - فلو كان

في زمن الحَسَنِ لاحتاج إليه الناس، لمعرفته بالحديث وفقهه ، وقَبَلَه تلميذه النجيب (مسلم بن الحجاج)-صاحب صحيح مسلم- بين عينيه، وقال له: (دعني أَقْبِلَ رجلِك يا أستاذ الأُستَازِين، وسيد المُحَدِّثِينَ، وطبيب الحديث في علله)^{٦١}.

وفاة البخاري:

على الرغم من مكانة البخاري وعِظَم قدره في الحديث فإن ذلك لم يشفع له عند والي بخارى؛ فأساء إليه، ونفاه إلى (خرتَنك)؛ فظل بها صابراً على البلاء، بعيداً عن وطنه، حتى لقي الله في (٣٠ رمضان ٢٥٦هـ = ٣١ أغسطس ٨٦٩م).

صحيح البخاري :-

كتاب (الجامع المسند الصَّحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسُنَّه وأَيَّامه)، هو أشهر كتب البخاري، وهو أشهر كتب الحديث النبوي. بذل فيه صاحبه جهداً خارقاً، وانتقل في تأليفه وجمعه وترتيبه وتبويبه ستة عشر عاماً، هي مدة رحلته الشاقة في طلب الحديث. ويذكر البخاري السبب الذي جعله ينهض إلى هذا العمل، فيقول: كنت عند إسحاق ابن راهويه، فقال: لو جمعت كتاباً مختصراً لصحيح سنة رسول الله ﷺ فوقع ذلك في قلبي، فأخذت في جمع (الجامع الصحيح).

وعدد أحاديث الكتاب (٧٢٧) حديثاً، اختارها من بين ستمائة ألف حديث كانت تحت يديه؛ لأنه كان مدقِّقاً في قبول الرواية، واشترط شروطاً خاصة في رواية راوي الحديث، وهي أن يكون معاصراً لمن يروي عنه، وأن يسمع الحديث منه، أي أنه اشترط الرؤية والسماع معاً، هذا إلى جانب الثقة والعدالة والضبط والإتقان والعلم والورع.

وكان البخاري لا يضع حديثاً في كتابه إلا اغتسل قبل ذلك وصلى ركعتين، وابتدأ البخاري تأليف كتابه في المسجد الحرام والمسجد النبوي، ولم يتعجل إخراجه للناس بعد أن فرغ منه، ولكن عاود النظر فيه مرة بعد أخرى، وتعهده بالمراجعة والتنقيح؛ ولذلك صنفه ثلاث مرات حتى خرج على الصورة التي عليها الآن^{٦٢}

وقد استحسن شيوخ البخاري وأقرانه من المُحَدِّثِينَ كتابه، بعد أن عرضه عليهم، وكان منهم جهابذة الحديث، مثل: الإمام أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين؛ فشهدوا له بصحة ما فيه من الحديث، ثم تلقته الأمة بعدهم بالقبول باعتباره أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى.

وقد أقبل العلماء على كتاب الجامع الصحيح بالشرح والتعليق والدراسة، بل امتدت العناية به إلى العلماء من غير المسلمين؛ حيث دُرس وتُرجم، وكُتبت حوله كثير من الشروحات.

^{٦١} - انظر: الثقات ١/ ١٠٠، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٣٢. تاريخ بغداد ٢/ ١٨.

^{٦٢} - هدي الساري ١/ ٧.

أهمية الكتاب ومكانته من مصادر التشريع :

تأتي أهمية الكتاب من منهج البخاري فيه ، والتزامه باشتراطاته في كتابه وعن به رواية ودراية ، فقد صرح الإمام البخاري بشرطه في كتابه (الجامع الصحيح) فقال (لم أخرج في هذا الكتاب إلا صحيحاً ، وما تركت من الصحيح أكثر)

قال أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي (اعلم أن البخاري وغيره لم يُنقل عن واحدٍ منهم أنه قال : شرطت أن أخرج في كتابي ما يكون على الشرط الفلاني ، وإنما يُعرف ذلك من سبر كتبهم ، فيُعلم بذلك شرط كل رجلٍ منهم) ، ثم ذكر أربعة شروط اشتراطها البخاري في صحيحه ، وهي :

الأول : أن يخرج الحديث المتفق على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور .

الثاني : من غير اختلاف بين الثقات الأثبات .

الثالث : أن يكون إسناده متصلاً غير مقطوع .

الرابع : إن كان للصحابي راويان فصاعداً فحسن ، وإن لم يكن إلا راوٍ واحدٍ وصحَّ الطريق إليه كفى ، وقد لخص ابن حجر الشروط فقال : (إن شرط الصحيح أن يكون إسناده متصلاً ، وأن يكون راويه مسلماً ، صادقاً ، غير مدلسٍ ، ولا مختلطٍ ، متصفاً بصفات العدالة ، ضابطاً ، متحفظاً ، سليم الذهن ، قليل الوهم ، سليم الاعتقاد) وقال في هدي الساري : (بيان موضوعه والكشف عن مغزاه ؛ فيه تقرر أنه التزم فيه الصحة وأنه لا يورد فيه إلا حديثاً صحيحاً ، هذا أصل موضوعه ، وهو مستفاد من تسميته إياه : (الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه) . ومما نقلناه عنه من رواية الأئمة عنه صريحاً ، ثم رأى أن لا يخليه من الفوائد الفقهية والنكت الحكمية ، فاستخرج بفهمه من المتون معاني كثيرة فرقها في أبواب الكتاب بحسب تناسبها ، واعتنى فيه بآيات الأحكام ؛ فانتزع منها الدلالات البديعة وسلك في الإشارة إلى تفسيرها السبل الوسيعة . قال الشيخ محيي الدين نفع الله به : ليس مقصود البخاري الاقتصار على الأحاديث فقط ، بل مراده الاستنباط منها والاستدلال لأبواب أرادها ، ولهذا المعنى أخلى كثيراً من الأبواب عن إسناده الحديث ، واقتصر فيه على قوله فيه : فلان عن النبي ﷺ أو نحو ذلك ، وقد يذكر المتن بغير إسناده وقد يورده معلقاً وإنما يفعل هذا لأنه أراد الاحتجاج للمسألة التي ترجم لها) ^{٦٣} .

مكانة صحيح البخاري العلمية :

قال النووي : (اتفق العلماء -رحمهم الله- على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان : البخاري ومسلم ، وتلقتهما الأمة بالقبول ، وكتاب البخاري أصحهما وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة ، وقد صحَّ أن مسلماً كان ممن يستفيد من البخاري ، ويعترف بأنه ليس له نظير في علم الحديث ، وهذا الذي ذكرناه من ترجيح كتاب البخاري هو المذهب المختار الذي قاله الجمهور وأهل

الإتقان والحدق)^{٦٤} فهو أول مُصَنَّفٍ صُنِّفَ في الصَّحِيحِ المجرَّد، ثم تبعه مسلم، إلَّا أنَّ بعضهم كأبي علي النيسابوري وبعض شيوخ المغرب حكى تفضيل صحيح مسلم.^{٦٥}

وقد أثنى العلماء على الكتاب ثناء كثيراً منهم النسائي حيث قال: (ما في هذه الكتب كلها أجود من كتاب البخاري)^{٦٦} قال ابن حجر: (والنسائي لا يعني بالجودة إلَّا جودة الأسانيد كما هو المتبادر إلى الفهم من اصطلاح أهل الحديث، ومثل هذا من مثل النسائي غاية في الوصف مع شدة تحريه وتوقيه وتثبتته في نقد الرجال وتقدمه في ذلك)^{٦٧}، قال الحافظ ابن حجر: (وقد رأيت الإمام أبا عبد الله البخاري في جامع الصحيح قد تصدَّى للاقتباس من أنوارهما البهية - يعني الكتاب والسنة - تقريرًا واستنباطًا، وكَرَعَ من مناهلها الروية انتزاعًا وانتشاطًا، ورزق بحسن نيته السعادة فيما جمَعَ حتَّى أذعن له المخالف والموافق، وتلقَّى كلامه في الصحيح بالتسليم المطاوع والمفارق)^{٦٨} وقال الحافظ ابن كثير: (أجمع العلماء على قبوله وصحة ما فيه)، وقال الذهبي في تاريخ الإسلام: (وأما جامع البخاري الصحيح) فأجلُّ كتب الإسلام وأفضلها بعد كتاب الله تعالى، قال العراقي في ألفيته تبعاً لابن الصلاح: (أول من صنف في الصحيح محمد وخُصَّ بالترجيح)، قال ابن حجر: (ونقل كلام الأئمة في تفضيل كتاب البخاري يكثر، ويكفي من ذلك اتفاقهم على أنه كان أعلم بالسنن من مسلم، وأن مسلماً كان يتعلم منه ويشهد له بالتقدم والتفرد بمعرفة ذلك في عصره. فهذا من حيث الجملة وأما من حيث التفصيل فيترجح كتاب البخاري على كتاب مسلم، فإن الإسناد الصحيح مداره على اتصاله، وعدالة الرواة، كما بيناه غير مرة. وكتاب البخاري أعدل رواية وأشدُّ اتصالاً من كتاب مسلم)^{٦٩}، وقال السيوطي في التدريب: (وقال شيخ الإسلام اتفق العلماء على أن البخاري أجل من مسلم في العلوم وأعرف بصناعة الحديث وأن مسلماً تلميذه وخريجه ولم يزل يستفيد منه ويتبع آثاره حتى قال الدارقطني: لولا البخاري ما راح مسلم ولا جاء).

المبحث الثاني

الشبهات الواردة حول الإسرائيليات في صحيح البخاري والرد عليها

أثار أعداء الإسلام شبهة الإسرائيليات في صحيح البخاري، منذ زمن قديم، ولكنهم استعانوا بالإعلام الحديث لنشرها على الشبكة العنكبوتية، وغرضهم تضليل المسلمين وزعزعة ثقتهم بمصدر

^{٦٤} - شرح النووي على صحيح مسلم (١/ ١٤)، وانظر: علوم الحديث (ص ١٨).

^{٦٥} - قال ابن حجر: (يظهر لي أنَّ تقديم أبي علي النيسابوري صحيح مسلم؛ لأنَّ مسلماً صُنِّفَ كتابه في بلده بحضور أصوله في حياة كثير من مشايخه، فكان يتحرَّر في الألفاظ، ويتحرَّى في السياق، ولا يتصدَّى لما تصدَّى له البخاري من استنباط الأحكام ...)؛ هدي الساري (ص ١٢)

^{٦٦} - علوم الحديث (ص ١٩).

^{٦٧} - علوم الحديث (ص ١٩).

^{٦٨} - هدي الساري (ص ٢).

^{٦٩} - النكت على كتاب ابن الصلاح ٢٨٦/١.

السنة، وأصح كتاب بعد كتاب الله ألا وهو صحيح البخاري ، لزعة المسلمين عن دينهم، وبالنظر إلى مجموع شبهاتهم ، فهي أتت من وجوه:

(١) اتهم بعض صحابة رسول الله ﷺ بأنهم كانوا يروون الإسرائيليات ويرفعونها إلى النبي ﷺ، وقصدوا بذلك ، أبي هريرة ؓ، وعبد الله بن عمرو بن العاص ؓ، وغيرهم ممن اشتهر عنهم أنهم كانوا يسألون أهل الكتاب وخاصة اليهود، ورووا أحاديث عن رسول الله ﷺ. أرادوا الطعن في الصحابة ورواة الحديث لأنهم إذا شككوا في الناقلة أفسدوا المنقول.

(٢) اتهم البخاري أنه أخرج أحاديث رواها أهل الكتاب الذين دخلوا في الإسلام وكان بعض الصحابة يرجعون إليهم ويسألونهم، وأنهم دسوا الإسرائيليات في إجاباتهم وحواراتهم. وقصدوا بذلك الصحابي عبد الله بن سلام، وكعب الأحمار، وغيرهم.

(٣) تأويل بعض أحاديث وردت في قصص بني إسرائيل على غير معناها الصحيح ، وتحريف مضمونها للتغريب بالمسلمين كحديث موسى ﷺ، ويونس ﷺ ، وغيرها من روايات.

من الشبهات:

أولاً: اتهام بعض الصحابة ؓ برواية الإسرائيليات:

(١) يدعي بعض المغرضين أن أحاديث أبي هريرة ؓ ما هي إلا إسرائيلييات ، فقد كان يعرض الأحاديث على كعب الأحمار ليعرضها على التوراة، وأن كعب الأحمار كان يخدعه ويكذب عليه، كما أنه روى عن عبد الله بن سلام وهو إسرائيلي لم يسلم.

الرد من وجوه:

(١) أن الصحابة ؓ مجمعون على الحذر من روايات أهل الكتاب، فكانوا يردون بعض أخبارهم التي لا تتفق مع ما سمعوه من رسول الله ﷺ، وقاعدتهم في ذلك: تصديق ما صدقه الإسلام، وتكذيب ما كذبه، والتوقف فيما لا يعلم تصديقه أو تكذيبه. فليس من المعقول أن يرجع الصحابي الجليل أبي هريرة ؓ بأحاديث رسول الله ﷺ لكعب الأحمار ليعرضها على التوراة .

(٢) لم يثبت عند علماء الحديث عن أبي هريرة ؓ أنه يرفع لرسول الله ﷺ حديثاً ، لم يحدث به رسول الله ﷺ ، وقد اشتهر عنه ورعه وتقواه ، وهو يحذر من الكذب على رسول الله ﷺ، للحديث المتواتر في ذلك وهو أحد رواته عن رسول الله ﷺ^{٧٠}، كما أن كعب الأحمار لم يلق النبي ﷺ^{٧١}، فإن رجع إليه أبي هريرة ؓ وغيره فإنهم ينسبون القول إليه، وقد ثبت ذلك عن أبي هريرة ؓ كما ذكره الحافظ ابن حجر عندما تعرض لحديث أبي هريرة ؓ عن كعب الأحمار في حديث ساعة الجمعة قال : رواه يحيى بن أبي

^{٧٠} (بلغوا عني ولو آية ، وحديثوا عن بني إسرائيل ولا حرج ، ومن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار) سبق تخريجه ص (٦) حاشية (١).

^{٧١} أسلم في خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ؓ وسكن المدينة، وصحب عمر، وروى عنه، وشارك معه غزوة الروم، وعمر بن الخطاب ؓ رجل ملهم، وحاذق يفهم الناس، فلو لم يثق به لما ساكنه المدينة وأرسله في جيش المسلمين لغزو الروم .

كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال: (خير يوم طلعت فيه الشمس...). وفيه قالها وقلنا: أمِنَ رسول الله ﷺ سمعت هذا: قال: بل حدثنيه كعب الأحبار)

ثانياً: اتهم من أسلم من أهل الكتاب بأنهم دسوا الإسرائيليات في أخبارهم:

إدعاء أعداء الإسلام، بأن من دخل في الإسلام من أهل الكتاب، دسوا الإسرائيليات في أخبارهم، والصحابة نقلوا عنهم ولم يدققوا في منقولهم، واتهموا بذلك كعب الأحبار ﷺ، وعبد الله بن سلام ﷺ، وغيرهم.

(١) أن جمهور علماء الحديث أجمعوا على أن كعب الأحبار ﷺ من الرواة الثقات الذين تقبل روايتهم، فلم يعلم عليه كذباً قط، وهو محل ثقة الصحابة ﷺ مما جعل أبو هريرة وغيره يرجعون إليه ويسألونه في بعض ما أرادوا أن يسألوا عنه من أمور الأمم السابقة وما جاء في التوراة من أخبارهم، وروايات كعب مقبولة عند علماء الحديث والجرح والتعديل فقد قال عنه الحافظ ابن حجر في التقريب (كعب بن مانع الحميري، أبو إسحاق المعروف بكعب الأحبار ثقة، مخضرم)، وقال الذهبي في السير (هو كعب بن مانع الحميري اليماني العلامة الحبر، كان حسن الإسلام متين الديانة، من نبلاء العلماء)، كما أنه ليس له في البخاري رواية إلا حكاية لمعاوية فيه ^{٧٢}، وقد روى عنه من الصحابة: أبو هريرة، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وعبد الله بن الزبير، وعبد الله بن عباس، وأنس بن مالك ﷺ، بل إن المزي جمع الذين روى عنه فتعدى عددهم ثلاثين راوياً ^{٧٣}، فضلاً عن أن الإمام مسلم بن الحجاج قد أخرج له في صحيحه وكذلك أبو داود، والترمذي، والنسائي.

(٢) أن عبد الله بن سلام ﷺ صحابي جليل ^{٧٤}، وهو من علماء أهل الكتاب، وقد بشره الرسول ﷺ بالجنة ^{٧٥}، بعد أن أعلن إسلامه وحسنت سيرته، فلو كان منافقاً لما خفي ذلك على رسول الله ﷺ، ولما

^{٧٢} - انظر: الكنى والأسماء ٣٣/١، تذكرة الحفاظ ٥٢/١، التقريب ٤٦١.

قال البخاري: (وقال أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري أخبرني حميد بن عبد الرحمن سمع معاوية يحدث رهطاً من قريش بالمدينة، وذكر كعب الأحبار، فقال: إن كان من أصدق هؤلاء المحدثين الذين يحدثون عن أهل الكتاب، وإن كنا مع ذلك لنبلو عليه الكذب) صحيح البخاري ج: ٦ / ٢٦٧٩

قال ابن حجر: (وقال ابن حبان في كتاب الثقات: أراد معاوية أنه يخطئ أحياناً فيما يخبر به، ولم يُرد أنه كان كذاباً).

وقال غيره: الضمير في قوله لنبلو عليه للكتاب لا لكعب، وإنما يقع في كتابهم الكذب: لكونهم بدّلوه وحرّفوه.

وقال عياض: يصح عوده على الكتاب، ويصح عوده على كعب وعلى حديثه، وإن لم يقصد الكذب ويتعمده: إذ لا يشترط في مسعى الكذب التعمد، بل هو الإخبار عن الشيء بخلاف ما هو عليه، وليس فيه ترجيح لكعب بالكذب.

وقال ابن الجوزي: المعنى: إن بعض الذي يخبر به كعب عن أهل الكتاب يكون كذباً، لا أنه يتعمد الكذب، وإلا فقد كان كعب من أخبار الأخبار) فتح الباري ٣٣٥/١٣.

^{٧٣} - انظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م، (٢٤/١٨٩، ١٩٠).

^{٧٤} - عبد الله بن سلام بن الحارث أبو يوسف الخزرجي المدني حليف لهم وهو من بني إسرائيل من ولد يوسف بن يعقوب عليهما السلام قال المزي عن يحيى بن معين كان اسمه الحصين فسماه النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله سمع النبي صلى الله عليه وسلم روى عن قيس بن عباد (في التعبير) قال محمد بن سعد كاتب الواقدي أنا الهيثم بن عدي قال توفي بالمدينة سنة ثلاث وأربعين. انظر: رجال صحيح البخاري ٣٩٠/١، لأحمد بن محمد بن الحسين الكلاباذي، دار النشر: دار المعرفة - بيروت - ١٤٠٧، الطبعة: الأولى.

^{٧٥} - روى البخاري وغيره أن عبد الله بن سلام رأى رؤيا فقصها على النبي صلى الله عليه وسلم فقال له: تموت مستمسكاً بالعروة الوثقى. وروى البخاري عن سعد بن أبي وقاص قال: ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لأحد إنه من أهل الجنة إلا لعبد الله.

بشره بالجنة.

ثالثاً: تأويل أحاديث أخرجها البخاري وإدعاء أنها من الإسرائيليات:

لجأ أعداء الإسلام إلى بعض أحاديث صحيحة أخرجها البخاري في صحيحه ، وأثاروا الشبهات حولها بعد تأويلها على محامل قصدوا بها إثارة الشبهات على أن صحيح البخاري احتوى إسرائيلييات لزعة ثقة المسلمين بالسنة من خلال زعزعة ثقتهم بصحيح البخاري ، أصبح كتب الحديث على الإطلاق. منها:

(١) إدعاء أن رسول الله ﷺ أكل لحوم ما ذبح على الأصنام ، واستشهدوا برواية البخاري في كتاب الذبائح عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَقِيَ زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو بْنِ نُفَيْلٍ بِأَسْفَلِ بَلَدٍ قَبْلَ أَنْ يَنْزَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ الْوَحْيُ فَقَدِمَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ سُفْرَةٌ فَأَبَى أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا ، ثُمَّ قَالَ زَيْدٌ : إِنِّي لَسْتُ أَكُلُ مِمَّا تَذْبَحُونَ عَلَى أَنْصَابِكُمْ وَلَا أَكُلُ إِلَّا مَا ذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَأَنَّ زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو كَانَ يَعِيبُ عَلَى قُرَيْشٍ ذَبَائِحَهُمْ وَيَقُولُ الشَّاةُ خَلَقَهَا اللَّهُ وَأَنْزَلَ لَهَا مِنَ السَّمَاءِ الْمَاءَ وَأَنْبَتَ لَهَا مِنَ الْأَرْضِ ثُمَّ تَذْبَحُونَهَا عَلَى غَيْرِ اسْمِ اللَّهِ إِنْكَارًا لِذَلِكَ وَإِعْظَامًا لَهُ)^{٧٦} ، زعموا أن الحديث دليل على أن رسول الله ﷺ يأكل لحوم ما ذبح على الأصنام ، وقدمه لصديقه، وصديقه رفض أن يأكل منه. وهذا من الإسرائيليات.

(٢) إدعاء أن رسول الله ﷺ يعترف بأنه أقل منزلة من يونس النبي ، مع العلم بأن الرسول ﷺ هو أشرف الخلق علي الإطلاق باعتراف جميع المسلمين، واستشهدوا برواية البخاري عن أبي هريرة ؓ عن النبي ﷺ قال : (من قال : أنا خير من يونس ابن متى فقد كذب)^{٧٧}.

(٣) إدعاء غضب رسول الله ﷺ من الصحابي صفع يهودي حين قال: والذي اصطفى موسى على البشر، مع العلم بأن رسول الله ﷺ هو خاتم الأنبياء، وهو المصطفى من الله، واستشهدوا برواية البخاري : عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: بَيْنَمَا يَهُودِيٌّ يَعْزُضُ سَلْعَتَهُ أُعْطِيَ بِهَا شَيْئًا كَرِهَهُ، فَقَالَ: لَا وَالَّذِي اصْطَفَى مُوسَى عَلَى الْبَشَرِ فَسَمِعَهُ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَامَ فَلَطَمَ وَجْهَهُ، وَقَالَ: تَقُولُ وَالَّذِي اصْطَفَى مُوسَى عَلَى الْبَشَرِ وَالنَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ أَظْهُرِنَا فَنَذَهَبَ إِلَيْهِ فَقَالَ: يَا أَبَا الْقَاسِمِ! إِنَّ لِي ذِمَّةً وَعَهْدًا فَمَا بَالُ فُلَانٍ لَطَمَ وَجْهِي؟ فَقَالَ: «لِمَ لَطَمْتَ وَجْهَهُ؟» فَذَكَرَهُ، فَغَضِبَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى رَوَى فِي وَجْهِهِ ثُمَّ قَالَ: ((لَا تُفَضِّلُوا بَيْنَ أَنْبِيَاءِ اللَّهِ؛ فَإِنَّهُ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَيَصْعَقُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ يُنْفَخُ فِيهِ الْأُخْرَى فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ بُعِثَ، فَإِذَا مُوسَى أَخَذَ بِالْعَرْشِ فَلَا أُدْرِي أَحُوسِبَ بِصَعْقَتِهِ يَوْمَ الطُّورِ؟ أَمْ بُعِثَ قَبْلِي؟! وَلَا أَقُولُ إِنَّ أَحَدًا أَفْضَلُ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى)) كما اعترف الحافظ ابن حجر بأنها تدل على فضيلة موسى على النبي ﷺ وقال: (فإن كان أفاق قبله فهي فضيلة ظاهرة، وإن كان ممن استثنى الله فلم يصعق فهي فضيلة أيضاً..).

سلام وفيه نزلت ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى مِثْلِهِ﴾ الأحقاف: ١٠، وقد استظهر الحافظ ابن حجر في فتح الباري : أن قوله وفيه

نزلت مدرج من قول الإمام مالك بن أنس وهو قول في معنى الآية

^{٧٦} - صحيح البخاري ٦/ ٢٢٥، كتاب الذبائح، باب: ما ذبح على النصب والأصنام .

^{٧٧} - صحيح البخاري ٦/ ٣١، كتاب التفسير، باب: سورة الصافات، و ٤/ ١٢٥ كتاب الأنبياء، باب: قول الله: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾،

و ٤/ ١٣٢، باب: إِنَّ يُونُسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ

وقالوا: ولا شبهة لمسلم في أنّ النبي الخاتم ﷺ أفضل الأنبياء وأشرفهم في الدنيا والآخرة، وشريعته خاتمة الشرائع وناسختها؛ وأن هذا وأمثاله يشكل إخراجاً شديداً لمن يعتقد بصحة البخاري، وهذا ما دفع بالنهاية ابن حجر في (فتح الباري) إلى الإعلان عن هذه الرواية تؤكد أفضلية النبي موسى عليه السلام على سيدنا محمد ﷺ، وهو خلاف الإجماع الذي تؤكد جميع الفرق الإسلامية.

وقد أثارت الرواية جدلاً لدى شارحي البخاري، لأن قبولها يعني تأكيد أعلمية موسى عليه السلام من نبينا ﷺ بأمته، وهي تصرح ذلك علناً في قول موسى: أنا أعلم بالناس منك.

وزعموا بأنه يجب ردّ هذه الأحاديث لأنها مقبلة ولا يقبلها عقل عاقل فالرسول كان معصوماً من الخطأ منذ ولادته وهذه سنة الحياة.

وليس هناك نبي أفضل منه عليه أفضل الصلاة والسلام. وهذه الأحاديث التي تقلل من قدر الرسول ما هي إلا من الإسرائيليات.

الرد على الشبهات:

سيكون الرد على الشبهات ضمن أقوال علماء الحديث، والذين عنوا بشرح صحيح البخاري عناية فائقة، وذلك لبيان أن ما تكلفوه بإثارة الشبهات حول أحاديث البخاري، كانت من خبث طويهم، وعبث أفكارهم ما سبقهم إليها أحد. وأن علماء المسلمين على مدى الدهر، لم يثبت من أحدهم أنه وجد إسرائيليّات في صحيح البخاري.

(١) قال الحافظ ابن حجر في الفتح: (وقال ابن بطال: كانت السفرة لقريش قدموها للنبي ﷺ فأبى أن يأكل منها فقدمها النبي ﷺ لزيد بن عمرو، فأبى أن يأكل منها، وقال مخاطباً لقريش الذين قدموها، إنا لا نأكل ما ذبح على أنصابكم، انتهى. وما قاله محتمل، لكن لا أدري من أين له الجزم بذلك؟ فإني لم أقف عليه في رواية أحد، وقد تبعه بن المنير في ذلك، وفيه ما فيه، قوله على أنصابكم بالمهمل جمع نصب - بضمين - وهي أحجار كانت حول الكعبة يذبحون عليها للأصنام. قال الخطابي: كان النبي ﷺ لا يأكل مما يذبحون عليها للأصنام، ويأكل ما عدا ذلك، وإن كانوا لا يذكرون اسم الله عليه، لأن الشرع لم يكن نزل بعد، بل لم ينزل الشرع بمنع أكل ما لم يُذكر اسم الله عليه إلا بعد المبعث بمدة طويلة. قلت: وهذا الجواب أولى مما ارتكبه ابن بطال، وعلى تقدير أن يكون زيد بن حارثة ذبح على الحجر المذكورة فإنما يحمل على أنه إنما ذبح عليه لغير الأصنام، وأما قوله تعالى ﴿وما ذبح على النصب﴾ فالمراد به، ما ذبح عليها للأصنام. ثم قال الخطابي: وقيل: لم ينزل على النبي ﷺ في تحريم ذلك شيء، قلت: وفيه نظر، لأنه كان قبل المبعث فهو من تحصيل الحاصل)^{٧٨}.

أين ما يدل في الحديث أن النبي ﷺ أكل من هذه السفرة؟ فليس في الحديث أنه ﷺ أكل منها، وإنما غاية ما في الحديث أن السفرة قُدِّمت للنبي ﷺ ولزيد ولم يأكلا منها.

^{٧٨} - فتح الباري ٧ / ١٤٣. وانظر عمدة القارئ ١٦ / ٢٨٦.

(٢) قال الحافظ ابن حجر: (قوله: ((ما ينبغي لأحد)) في رواية المستملى والحموي ((لعبد)) قوله: ((أن يقول أنا خير من يونس)) يحتمل أن يكون المراد: أن العبد القائل ، هو الذي لا ينبغي له أن يقول ذلك ، ويحتمل أن يكون المراد بقوله : ((أنا رسول الله ﷺ)) وقاله تواضعاً ، ودل حديث أبي هريرة في قصة المسلم الذي لطم اليهودي ، على أن الاحتمال الأول أولى ^{٧٩} وقال (وفي رواية للطحاوي ((أنه سبح الله في الظلمات)) فأشار إلى جهة الخيرية المذكورة، وأما قوله في الرواية الأولى ونسبه إلى أبيه ففيه إشارة إلى الرد^{٨٠}.

(٣) يقال في رد شبهة التفضيل بين الأنبياء عليهم السلام، ما قاله الحافظ ابن حجر في رد الشبهة السابقة ، ويضاف إليها بعض وجوه في النهي عن التفضيل بين الأنبياء ، مع ثبوت الأدلة الصحيحة في فضل النبي ﷺ وتكريمه على سائر الأنبياء والرسل ، منها:

أ) فيحمل النهي هنا على أن المراد به منع التفضيل الذي يؤدي إلى الخصومة والتشاجر . وذلك في مثل الحال التي تحاكم فيها اليهودي مع الأنصاري عند النبي ﷺ كما في حديث أبي سعيد وأبي هريرة فهذا التوجيه ملائم لسبب ورود الحديث

ب) ويقال : أن المراد بالنهي المنع من التفضيل من جهة النبوة التي هي خصلة واحدة لا تفاضل فيها فهم متساوون فيها، وإنما التفاضل بالخصائص والمحن ونحوها ^{٨١}. قال القرطبي: (وهذا قول حسن فإنه جمع بين الآيات والأحاديث من غير نسخ)^{٨٢}.

ج) أن المراد بالنهي منع التفضيل الذي يؤدي إلى توهم النقص في المفضل، أو الغض منه، والإضرار به. قال الخطابي في النهي الوارد: (معنى هذا ترك التخيير بينهم على وجه الإضرار ببعضهم، فإنه ربما أدى ذلك إلى فساد الاعتقاد فيهم والإخلال بالواجب من حقوقهم، ويفرض الإيمان بهم، وليس معناه أن يعتقد التسوية بينهم في درجاتهم فإن الله سبحانه قد أخبر أنه قد فاضل بينهم)^{٨٣}.

مما سبق من نماذج الشبهات التي أثرت حول وجود أحاديث إسرائيلية في صحيح البخاري ، وفشلت جهود أعداء الإسلام في نزع ثقة المسلمين بصحيح البخاري ، وتكشفت أساليبهم الباطلة لكل ذي لب وتفكير، إذ لا يقبل العقل أن يجد روايات إسرائيلية في كتاب روى أحاديث فيها اللعن لليهود والنصارى الذين جحدوا دعوة رسلهم ، وأنكروا خاتم الرسل الموجود ذكره وصفته في كتبهم .

الخاتمة:

يوجه أعداء الإسلام شبهاتهم حول (صحيح البخاري) وأكثر من أثار هذه الشبهات هم الشيعة ، وذلك لما له من أهمية عند المسلمين ، فهو عمدة كتب أهل السنة، إلا أن هجماتهم على البخاري لم تجد فرصة

^{٧٩} - فتح الباري ٨ / ٢٦٧.

^{٨٠} - فتح الباري ٦ / ٤٥٨.

^{٨١} - انظر: فتح الباري ٦ / ٤٤٤، عمدة القارئ ١٦ / ٤، شرح النووي على مسلم ١٤ / ٣٨.

^{٨٢} - تفسير القرطبي ٣ / ٢٩٢.

^{٨٣} - المراجع السابقة.

لنقده من حيث الصنعة الحديثية، وإذا ما أوردوا نقداً للصحيح فهم يثيرون قضايا فقهية، أو يعلقون على آراء للبخاري، أما نقد الصحيح من الناحية الحديثية فهذه غاية لا يتناولون إليها لعجزهم عن النيل من البخاري أو كتابه الصحيح، وكل الأحاديث التي ينقدونها في الصحيح تمس الفكر الشيعي، وإثارة شبهة الإسرائيليات في صحيح البخاري ما هي إلا من قبيل إدعاءات باطلة وتأويلات زائفة يقصدون بها زعزعة الثقة المسلمين بعمدة مصادر الحديث، وتلك أساليب باتت مكشوفة لعلماء المسلمين، ومما يوجب عليهم تنبيه الأمة بهذه الشبهات وتوجيههم للرد عليها، وزيادة نسبة الوعي بمصادر الشبهات، وبيان سقطاتهم التي قد لا تظهر لعامة الناس، وحماية الدين واجب شرعي على العامة والخاصة.

إن من يستقري الإسرائيليات التي وردت عن السلف، سيجد الأمور الآتية:

١. أنها أخبار لا يبنى عليها أحكام عملية.

٢. أنه لم يرد عن السلف أنهم اعتمدوا حكماً شرعياً مأخوذاً من روايات بني إسرائيل.

٣. أنه لا يلزم اعتقاد صحتها، بل هي مجرد خبر.

إن أكثر الطاعنين في الصحابة الكرام هم الرافضة، ولا عجب في ذلك فإنهم يكفرون عامة الصحابة رضوان الله تعالى عليهم ..

وإن من أبلغ الردود عليهم ما قاله الإمام أبوزرعة الرازي رحمه الله :

(إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعلم أنه زنديق ، وذلك أن الرسول ﷺ عندنا حق ، والقرآن حق ، وإنما أدى إلينا هذا القرآن والسنن أصحاب رسول الله ﷺ، وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة ، والجرح بهم أولى وهم زنادقة)^{٨٤}.



^{٨٤} - الإصابة في تمييز الصحابة ١/١١١.